

النّواسخ عند سيبويه... دراسة لسانية حديثة...

أ. سعاد سليمان، إشراف أ.د. سيد محمد غيثي،
كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

ملخص

يتعرض البحث للأبواب التي تكلم فيها سيبويه عن النّواسخ في الجزء الأول من مؤلفه «الكتاب»، حيث إنه لم يكن يسميها نواسخاً، وقد درس النّواسخ وأحوالها في سبعة أبواب، بدءاً بباب «الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر»؛ (بدأ بظن وأخواتها)، وانتهى إلى باب «الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن». وعالج البحث هذا الموضوع من وجهة نظر لسانية، فقد كان «سيبويه» يربط بتن المعاني المتشابهة من الفعل النّاسخ وغيره من الأفعال، وفق منهج تناظري رياضي، كما توصل إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله. فاستنتج البحث أن عمل «سيبويه» حول هذه الفئة من الأفعال والأدوات كان عملاً علمياً نحويًا لسانياً، يمكن تحليله وتركيبه وفق المخططات اللسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: النّواسخ، سيبويه، ظنّ وأخواتها، كان وأخواتها، إنّ وأخواتها.

Abstrait

La recherche étudie des chapitres où «Siboyeh» parlait sur «an-nawasikh» dans la première partie de son livre «Le Livre» puisqu'il ne l'appelait pas «annawasikh», et il étudia «annawasikh» et leurs conditions en sept chapitres, en commençant par le chapitre de «le verbe qui dépasse l'acteur deux participiales et ne se limite pas à L'autre» (a commencé avec réputer «dhanna» et ses sœurs, et il termine à le chapitre de «L'ellipse dans «layssa» et «kana» «être» comme L'ellipse dans «inna». La recherche traitait ce sujet d'un point de vue linguistique: «Siboyeh» reliait les significations similaires de le verbe «nasikh» et d'autres actes, Selon une analogie mathématique, Comme atteint par le Dr «Abderrahman HADJ- SALAH», que Dieu ait pitié de lui, La recherche a conclu que le travail de «Sebwayeh» sur cette catégorie d'actes et d'outils était un travail scientifique grammatical et linguistique, peut être analysé et composé selon les schémas linguistiques modernes.

إنَّ النَّوَاسِخَ كَوَحَدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ عَرَبِيَّةٍ، لَمْ تَلْقَ الْإِهْتِمَامَ الْكَبِيرَ مِنْ قَبْلِ الْبَاحِثِينَ اللَّسَانِيِّينَ، ذَلِكَ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ عَنْ بَاقِي الْوَحَدَاتِ، فَهِيَ تَجْمَعُ بَيْنَ وَحَدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ عَدَّ النَّحْوِيُّونَ بَعْضُهَا أَفْعَالًا وَبَعْضُهَا الْآخَرُ أَدَوَاتٍ وَحُرُوفًا، وَبَعْضُهَا شَبَّهَوهَا فِي الْعَمَلِ⁽¹⁾، كَمَا أَنَّ الْبَعْضَ الْآخَرَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْقَدَامَى دَرَسَ بَعْضَ النَّوَاسِخِ عَلَى أَنَّهَا أَدَوَاتٌ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)، وَقَدْ دُرِسَتْ فِي ظِلِّ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ النَّحْوِيَّةِ كَعَنَاصِرٍ لُغَوِيَّةٍ تَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَتَغَيِّرُ مِنْ حَرَكَةِ إِعْرَابِهَا وَمَعْنَاهَا، وَبِالنَّتَالِي كَانَ الْإِهْتِمَامُ بِنِشَاءِ الْجُمْلَةِ الْمُنَسُوخَةِ عَلَى حِسَابِ دَلَالَةِ كُلِّ نَاسِخٍ فِي حَدِّ ذَاتِهِ⁽²⁾، وَمَعَ ذَلِكَ نَجِدُ الدَّكْتُورَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَاجَّ صَالِحَ (رَحِمَهُ اللَّهُ)، قَدْ أَوْلَى بَعْضَ إِهْتِمَامِهِ اللَّغَوِيَّ لِلنَّوَاسِخِ فِي نَظَرِيَّتِهِ الْخَلِيلِيَّةِ الْجَدِيدَةِ وَفَقَ التَّنَازُلَ الرِّيَاضِي الَّذِي ابْتَدَعَهُ لِلْمُقَابَلَةِ بَيْنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ وَالْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ.⁽³⁾

1. تحديد مفهوم النَّاسِخِ:

نَسَخَ: نَسَخَ الشَّيْءَ يَنْسَخُهُ نَسْخًا وَانْتَسَخَهُ وَاسْتَنْسَخَهُ... النَّسْخُ: اكْتِتَابُكَ كِتَابًا عَنْ كِتَابٍ حَرْفًا بِحَرْفٍ، وَالْأَصْلُ نُسْخَةٌ، وَالْمَكْتُوبُ عَنْهُ نَسْخَةٌ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ، وَالْكَاتِبُ نَاسِخٌ وَمُنْتَسِخٌ... وَالنَّسْخُ: إِبْطَالُ الشَّيْءِ وَإِقَامَةُ آخَرٍ مَقَامَهُ⁽⁴⁾؛ وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مَا نُنْسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾⁽⁵⁾، الشَّيْءُ يَنْسَخُ الشَّيْءَ نَسْخًا أَيْ يُزِيلُهُ وَيَكُونُ مَكَانَهُ... نَقُولُ: نَسَخْتُ الرِّيحَ أَثَارَ الدِّيَارِ: غَيَّرْتُهَا.⁽⁶⁾ وَالنَّاسِخُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحَاةِ: «مَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ».⁽⁷⁾

تَنْقَسِمُ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ إِلَى قِسْمَيْنِ، مِثْلُ: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، تَتَرَكَّبُ مِنْ اسْمَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ، يَسَمَّى الْأَوَّلُ: «مُبْتَدَأً»، وَلَهُ الصَّدَارَةُ فِي جُمْلَتِهِ -غَالِبًا-، وَيَسَمَّى الثَّانِي: «خَبَرًا»، وَلَكِنَّ هَذَيْنِ التَّرَكِيبَيْنِ الْإِسْمِيَيْنِ قَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا أَلْفَاظٌ مَعِينَةٌ تَغَيِّرُ اسْمِيَهُمَا، وَعَلَامَةُ إِعْرَابِيَهُمَا، وَمَكَانُ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الصَّدَارَةِ فِي جُمْلَتِهِ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: «كَانَ» وَ«إِنَّ» وَ«ظَنَّ» وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَجْمُوعَةٌ خَاصَّةٌ تَشْبِيهُهَا فِي الْعَمَلِ، تُدْعَى أَخَوَاتِهَا⁽⁸⁾، فَتَقُولُ فِي مَوْضِعِ أَوَّلٍ: كَانَتْ الْأُسْتَاذَةُ مُثَابِرَةً، فَيَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ «الْأُسْتَاذَةُ» اسْمَ «كَانَ» مَرْفُوعًا، وَيَسَمَّى «اسْمَهَا»، وَلَيْسَ لَهُ الصَّدَارَةُ الْآنَ، وَيَصِيرُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ خَبَرُ «كَانَ» مَنْصُوبًا، وَيَسَمَّى خَبَرَهَا⁽⁹⁾؛ وَتَقُولُ فِي مَوْضِعِ ثَانٍ: إِنَّ الْأُسْتَاذَةَ مُثَابِرَةً، فَيَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ اسْمَ «إِنَّ» مَنْصُوبًا، وَتَزُولُ عَنْهُ الصَّدَارَةُ أَيْضًا، وَيَصِيرُ خَبَرُهُ خَبَرُ «إِنَّ» مَرْفُوعًا، وَيَسَمَّى: خَبَرَهَا، وَتَقُولُ فِي مَوْضِعِ ثَالِثٍ: ظَنَنْتُ الْأُسْتَاذَةَ مُثَابِرَةً، فَيَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ «الْأُسْتَاذَةُ» وَالْخَبَرُ «مُثَابِرَةً» مَفْعُولَيْنِ لِلْفِعْلِ «ظَنَنْتُ»، وَيَسَمَّى كِلَاهُمَا: «مَفْعُولًا بِهِ» وَلَيْسَ لِلْمُبْتَدَأِ الصَّدَارَةُ هُنَا أَيْضًا.⁽¹⁰⁾

وَتَسَمَّى الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَتَغَيِّرُ اسْمَهُمَا، وَعَلَامَةَ إِعْرَابِيَهُمَا،

ومكان المبتدأ: «النّواسخ» أو «نواسخ الابتداء»، لأنها تُحدّث نسخا أي تغييرا في الجملة الاسمية.⁽¹¹⁾

نحدّد من هذا المفهوم أنّ النّواسخ دوال شكلية لا علاقة لها بوظائفها في سياق الجمل التي ترد فيه، وإنّما هي أثر من آثار نظرية العامل، فالمبتدأ مرفوع بعامل معنوي متجرّد عن العوامل اللفظية، فلمّا دخلت عليه النّواسخ صار العمل لها.⁽¹²⁾

2. النّواسخ عند سيبويه:

بدأ سيبويه كلامه عن النّواسخ بـ «ظنّ وأخواتها» في باب عنوانه بـ: «الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين»⁽¹³⁾، وذكر أنّه ممنوع الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر، نبين أمثاله لهذه المجموعة النّاسخة في هذا الجدول التوضيحي:

الفعل	الفاعل	المفعول به الأوّل	المفعول به الثاني
حَسِبَ	عَبْدُ اللَّهِ	زَيْدًا	بِكْرًا
ظَنُّ	عَمْرُو	خَالِدًا	أَبَا(ك)
خَالَ	عَبْدُ اللَّهِ	زَيْدًا	أَخَا(ك)
رَأَى	عَبْدُ اللَّهِ	زَيْدًا	صَاحِبَ(نَا)
وَجَدَ	عَبْدُ اللَّهِ	زَيْدًا (ذَا الحِظَاطِ: مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ)	مُحذوف تقديره موجودا
عَلِمَ	تُ	زَيْدًا (الظَرْفُ: نَعَتْ لِاسْمِ الْعِلْمِ زَيْد)	مُحذوف تقديره موجودا
رَعِمَ	عَبْدُ اللَّهِ	زَيْدًا	أَخَا(ك)

قال أبو سعيد السّيرافي: «اعلم أنّ الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب، إنّما هي أفعال من أفعال تدخل على مبتدأ وخبر، لتبين اليقين أو الشكّ، وهي سبعة أفعال: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَرَأَيْتُ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَوَجَدْتُ، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ وُجُودَ الْقَلْبِ، وَرَعِمْتُ، وَعَلِمْتُ.»⁽¹⁴⁾

والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمفعول الأوّل، وذلك

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» فَأَنْتَ لَمْ تَشْكُ فِي زَيْدٍ، وَإِنَّمَا شَكَّكَ فِي انْطِلَاقِهِ، هَلْ وَقَعَ أَوْ لَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا الْيَوْمَ» فَإِنَّمَا وَقَعَ عِلْمُكَ بِانْطِلَاقِهِ إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِهِ مِنْ قَبْلٍ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّمَا تَفِيدُ الْمُخَاطَبَ انْطِلَاقَهُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ، لَا ذَاتَهُ الَّتِي قَدْ عَرَفَهَا، فَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» فَالْشَّكُّ فِي انْطِلَاقِهِ لَا فِي ذَاتِهِ. ⁽¹⁵⁾ وَمِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، مِثْلُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ» وَ«زَعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ». ⁽¹⁶⁾

وإن كان الاعتماد على الاسم الثاني من هذين الاسمين، فلا بد من ذكر الأول، ليعلم صاحب الحكاية المشكوك فيها أو المتيقنة، ولا بد من ذكر الثاني؛ لأنه كما ذكرنا المعتمد عليه في اليقين والشك، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال، فقد صحَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ. وَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَجِئْتَ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَقَطْ، جَازَ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُ ⁽¹⁷⁾، أَيِ نَسْتَطِيعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْاِسْتِغْنَاءَ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِي كَانَ أَصْلُهُمَا مَبْتَدَأً وَخَبَرًا.

وكذلك يمكن الاستغناء عن المفعولين معا إذا جاء ظرف أو مصدر في الجملة، مثل: «ظننت ظنًا» و«ظننت يوم الجمعة» و«ظننت خُلفك»، وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ظَنَنْتُمْ ظَنَ السَّوْءِ﴾ ⁽¹⁸⁾، فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ اقْتَصَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذِكْرِ الْمَصْدَرِ فَقَطْ دُونَ الْمَفْعُولَيْنِ. ⁽¹⁹⁾

تنزل حروف الجر إذا اتصلت بهذه الأفعال منزلة الظروف، مثل: «ظننت زَيْدًا» و«ظننت في الدَّارِ»، بِمَعْنَى وَقَعَ ظَنِّي فِي هَذَا الْمَكَانِ. ⁽²⁰⁾

وقد شرح «سيبويه» موقفه هذا، على أَنَّهُ لَا نَسْتَطِيعُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ هَهُنَا، لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ حَالُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِالْيَقِينِ أَوِ الشَّكِّ ⁽²¹⁾ يَعْنِي مِنْ خَبَرِهِ وَقِصَّتِهِ ⁽²²⁾، «وَذِكْرُ الْأَوَّلِ لَتُعْلَمَ الَّذِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» ⁽²³⁾، تَقُولُ مِثْلًا: «عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» بَيَّنْتَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ زَيْدٍ، وَهُوَ الْاِنْطِلَاقُ، وَكَانَ يَقِينًا لَا شَكًّا، وَذَكَرْتَ زَيْدًا، وَهُوَ الْأَوَّلُ، لِيُعْرِفَ صَاحِبُ الْاِنْطِلَاقِ أَيَّ شَيْءٍ اسْتَقَرَّ لَهُ مِنَ الْاِنْطِلَاقِ، فَمَعْنَى قَوْلِ «سَيْبَوِيهِ»: «لَتُعْلَمَ زَيْدًا الَّذِي أَضَفْتَ إِلَيْهِ الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهُ، يَعْنِي لَزَيْدٍ، عِنْدَكَ وَهُوَ الْاِنْطِلَاقُ. فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ النَّاسِخَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا «سَيْبَوِيهِ» تَرَاوَحَتْ بَيْنَ أَفْعَالِ الرَّجْحَانِ وَأَفْعَالِ الْيَقِينِ الْمُنْتَمِيَةِ إِلَى مَجْمُوعَةِ «ظَنَ وَأَخَوَاتِهَا».

وبيِّنْ لَنَا أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ يُمْكِنُ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي إِلَى مَعْنَى جَدِيدٍ، فَتَخْرُجَ مِنْ زَمْرَةِ الْأَفْعَالِ الْمَجْرَدَةِ إِلَى زَمْرَةِ أَفْعَالِ «ظَنَنْتُ وَنَحْوَهُ» ⁽²⁴⁾ كَمَا يَسْمِيهَا «سَيْبَوِيهِ»، فَقَدْ يَتَوَجَّهُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَى مَعْنَى لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ فَمِنْ

ذلك: «ظَنَنْتُ» قد تكون بمعنى اتَّهَمْتُ، ومنه نقول: «رَجُلٌ ظَنِينٌ» رأي مُتَّهَمٍ، فإذا كان كذلك تعدّى إلى مفعول واحد، مثل: «ظَنَنْتُ زَيْدًا»⁽²⁵⁾

فقد تكون «عَلِمْتُ» بمعنى «عَرَفْتُ»، وقد تكون «عَلِمْتُ» لحدوث العلم بالأول، وهو بمنزلة «عَرَفْتُ»، لأنّ هذا الأخير إنّما يراد به حدوث المعرفة بالاسم، مثلاً: «عَرَفْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» كانت المعرفة بذات زيد لا بانطلاقه، و«مُنْطَلِقًا» منصوب على الحال، وذلك مثل قولك: عرفتّه في حال انطلاقه. ولا فرق بين العلم والمعرفة، ووجود القلب ورؤيته في حال أردت بها العلم في التَّحْصِيل، لكنّ العرب كانت تستعمل «عَرَفْتُ زَيْدًا» لمعرفة ذاته فقط، وتستعمل «وَجَدْتُ» و«رَأَيْتُ» لمعرفة قصّته فقط.⁽²⁶⁾

وهي كما ذكرها:

رَأَيْتُ ← رؤية العين (بمعنى أبصرت)⁽²⁷⁾ بمنزلة ضربت، (لا يدخل في زمرة أفعال الظَّنّ)
 عَلِمْتُ ← (يدخل في زمرة أفعال الظَّنّ، يجوز للأعمى قول: رأيتُ زيدًا الصَّالِحَ)
 وَجَدْتُ ← وجدان الضَّالَّةَ بمنزلة ضربت (لا يدخل في زمرة أفعال الظَّنّ أيضًا)
 عَلِمْتُ
 ← يدخل في زمرة أفعال الظَّنّ
 ← بمنزلة «عَرَفْتُ»

نقدّم هذين المثالين للتّوضيح: «وَجَدْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«رَأَيْتُهُ مُتَكَلِّمًا»، فتجعل «عَلِمْتُ» مرّة لمعرفة الذات فقط في معنى «عَرَفْتُ»، ومرّة أخرى في معرفة القصّة في معنى «وَجَدْتُ»، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾⁽²⁸⁾، أي «عَرَفْتُمُ»، وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾⁽²⁹⁾، أي «تَعْرِفُونَهُمْ»، وهذا يعني أنّ الفعل «عَلِمْتُ» متعدّد لمفعول واحد، وليس من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين. (تأتي «عَلِمْتُ» على وجهين: فعل ناسخ من أخوات ظنّ وفعل مجزّء بمنزلة عَرَفْتُ)

تتعدّى «رَأَيْتُ» إلى مفعول واحد، إذا قصدنا بها رؤية العين، مثل: «رَأَيْتُ زَيْدًا» بمعنى «أَبْصَرْتُ زَيْدًا»، وإذا كانت الرؤية للقلب تعدّت إلى مفعولين، وهنا تحمل معنيين: العلم والحسبان، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾⁽³⁰⁾، بمعنى يَحْسُبُونَهُ بَعِيدًا ونَعْلَمُهُ قَرِيبًا، و«الظَّنّ» كذلك يكون بمعنى العلم⁽³¹⁾، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽³²⁾.

يقول سيبويه: «ولم تُرد أن تجعل المفعول الأول فيه الشكَّ، أو تُقيمَ عليه في اليقين»⁽³³⁾، فمثلا عندما نقول: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ليس الشكُّ في زيد، وفي قولنا: «عَلِمْتُ زَيْدًا خَارِجًا» فالعلم لم يَـقـُـع به، بل وقع بخروجه، فلم يعتمد على زيد في العلم.⁽³⁴⁾

ظننتُ ذاك (الظَّنَّ) ← ظننتُ ذاك (الخيال) ← ظننتُ ذاك (الحساب) ←
تقتصر على ذاك فقط (لأنَّ «ذاك» تعني الظنَّ) بمنزلة ذهبتُ

ف «ذاك» تعني المصدر، وهو لتأكيد الفعل، ممَّا يجعلنا لا نحتاج إلى مفعول آخر.⁽³⁵⁾

ظننتُ به ← (جعلته موضع ظنك) بمنزلة نزلتُ به ونزلتُ عليه.
ظننتُ به ← لم يجز الاقتصار لأنَّ الفعلين ههنا يدخلان في زمرة أفعال الظنَّ.⁽³⁶⁾

قال تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾⁽³⁷⁾ لم يجز الاقتصار على هذا لأنَّ المعنى ناقص والباء زائدة، ومثله: «ظننتُ في الدار»، و «شككتُ فيه» فإنه لا يجوز السكوتُ عليهما.⁽³⁸⁾
في هذا الباب استند «سيبويه» في فكرته عن الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية فتدسخها إلا أنَّها يمكنها أن تخرج عن معانيها الحقيقية وتؤدي معاني أفعال مجردة.

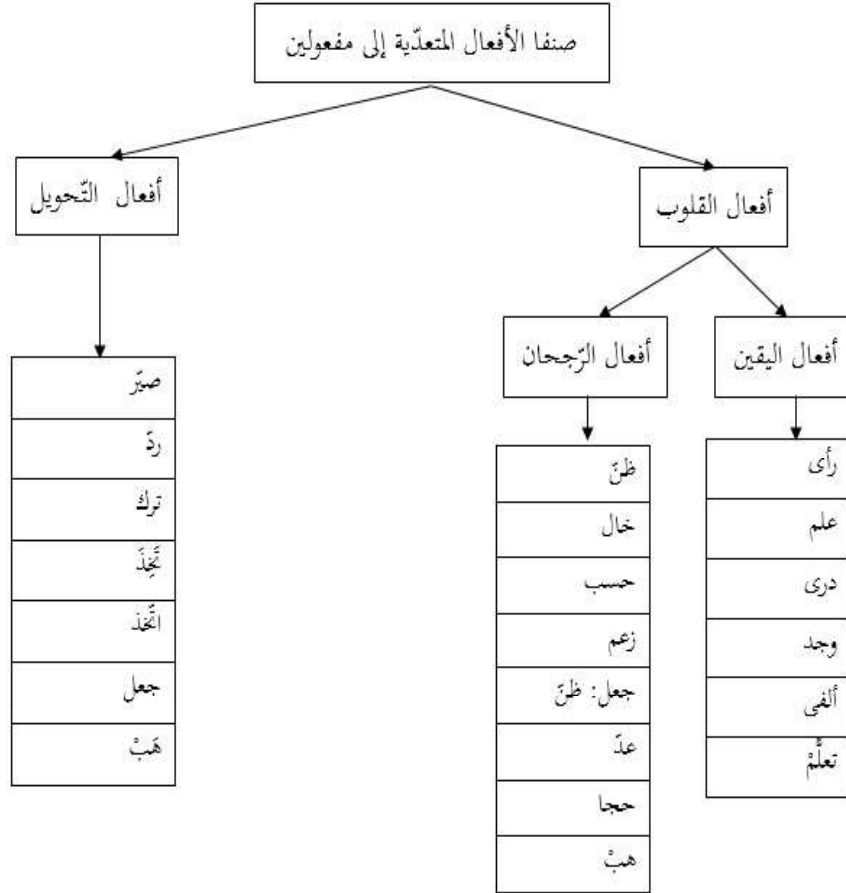
وقد أتبع «سيبويه» هذا الباب بباب عنوانه ب: باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر⁽³⁹⁾، أي الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل، وممَّا يُلاحَظُ أنَّ الباب احتوى على التأسخ «علم» و«رأى» لكن بعد دخول همزة النقل أو التعدية. وأصبحا: «أعلم» و«أرى»، نحو: أَرَى والدُّك زَيْدًا خَالِدًا أَخَاكَ، ونحو: أَعْلَمْتُ عَلِيًّا مُحَمَّدًا مسافرًا، فالمفعول الأول من هذه المفاعيل في المثالين السابقين كان في الأصل فاعلا، وذلك قبل أن يتعدى الفعل بالهمزة، وأصل الكلام: رَأَى زَيْدٌ خَالِدًا أَخَاكَ وَعَلِمَ عَلِيٌّ مُحَمَّدًا مسافرًا.⁽⁴⁰⁾

وكما هو معلوم أنَّ الأفعال المتعدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- 1 - ما يتعدى إلى مفعول واحد ، نحو: ضربتُ زَيْدًا؛
- 2 - ما يتعدى إلى مفعولين ، وهو نوعان:

أ- ما أصل مفعوليه مبتدأ وخبر بحيث يصحَّ تكوين جملة مفيدة منهما مثل: ظننتُ الأمير

مسافراً⁽⁴¹⁾، وتصنّف بحسب معانيها إلى صنفين حسب الشكل التّالي:⁽⁴²⁾



نلاحظ أنّ الفعلين «جَعَلَ» و«هَبَّ» ينتميان إلى مجموعة أفعال الرّجحان ومجموعة أفعال التّحويل في نفس الوقت، ولتفادي اللّبس يجب أن نراعي المعنى الذي يؤدّيه الفعلان.

ونقول في أفعال اليقين: رأيت النّصح مُربّحاً وعلمتُ السّفَرَ بعيداً وتعلّمَ أبناكَ غاضباً، ونقول في أفعال الرّجحان: أحسبُ الكتابَ كبيراً وهبُ أجيرَكَ غائباً فماذا تصنع؟⁽⁴³⁾

وقد تستعمل أفعال الرّجحان: «ظنّ» و«خال» و«حسب» أيضاً في اليقين، كما أنّ «عدّ» إذا لم تكن بمعنى «حسب»، و«هَبّ» إذا لم تكن بمعنى «احسب» لا تتعدّيان إلى مفعولين. أمّا أفعال التّحويل فيشترط لنصبها مفعولين أن تكون بمعنى «صيّر»، مثل: رَدَدْتُ الطَّيْنَ إِبْرِيْقًا وَجَعَلْتُ الشَّمْعَ تَمَثَالًا وَهَبْتُكَ اللَّهُ نَافِعًا أَي «صيّرك»⁽⁴⁴⁾.

فالعلان «رأى» و«علم» يعنيان: «اعتقد» و«تعلم» يعني «اعلم» وهو فعل جامد لا مضارع له ولا ماض، فإذا كانت الرؤية بصرية نصبت مفعولاً واحداً مثل رأيت جارك صباحاً، وإذا كانت «علم» بمعنى عَرَفَ و«وَجَدَ» بمعنى «صادف»، و«تعلم» فعل أمر من تعلم يتعلم، نصبت مفعولاً واحداً.⁽⁴⁵⁾

ب- ما ليس أصل المفعولين فيه مبتدأ وخبراً، كأعطى وكسى، مثال: كسى محمّداً المسكين ثوباً وأعطى زيداً الفقير ريالاً.

3 - ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى، مثال: أعلمت زيداً النحْوَ سهلاً وأريت خالداً الأمر واضحاً.

- والمفعول الثّاني والثّالث تتألف منهما جملة مفيدة فتقول: النّحوُ سهلٌ، الأمرُ واضحٌ، وتقوم جملة «أنّ» مقام المفعولين في أفعال القلوب والتّحويل ومقام الثّاني والثّالث فيما ينصب ثلاثة مفعولات: علمت أنّ النّحوَ سهلاً وأريت خالداً أنّ الأمر واضحاً. وهنا يجب الانتباه إلى المعنى الذي تؤدّيه هذه الأفعال، فعملها يكون حسب معناها.

عمدت إلى ذكر الباب الخاصّ بالأفعال المتعدّية لثلاثة مفاعيل من أجل أن أفسّر انتقال «سبويه» إلى هذا الباب بعد أن فرغ من باب الأفعال المتعدّية لمفعولين، وهذا ليس أمراً اعتباطياً، وكان انتقاله لسببين هما:

1 - السّبب الأوّل ترتيبي، يعتمد سلّمية: 1، 2، 3، فبعد أن فرغ من الأفعال المتعدّية لمفعولين انتقل إلى الأفعال المتعدّية لثلاثة مفاعيل.

2 - السّبب الثّاني: أراد أن يبيّن لنا إمكانية انتقال الفعل من الأفعال المتعدّية لمفعولين إلى الأفعال المتعدّية لثلاثة مفاعيل، وذلك عن طريق زيادة همزة التّعدية أو النّقل في «علم» و«رأى».

يستعمل «سبويه» مصطلح «منزلة» بكثرة في وصفه النّحوي القواعدي للغة العربية، مما يأخذنا إلى التّساؤل عن السرّ وراء هذا الاستعمال، هل يعني به الموقع أم العامل (لمّا يأخذ موقع بعضه البعض) أم شيء آخر؟

وتناول الكاتب باباً عنونه ب: باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم

المفعول واسم الفاعل والمفعول⁽⁴⁶⁾، فيه لشيء واحد. ولا يجوز الاختصار فيه على الفاعل كما لم يجز في «ظننت» الاختصار على المفعول الأول⁽⁴⁷⁾، وهنا يقصد باسم الفاعل والمفعول الاسم والخير ولا يجوز الاستغناء عن أحدهما في هذه الحالة كما هو الشأن بالنسبة لـ «ظنّ وأخواتها»

وبعدما كان يتكلّم عن القسم الثالث من التّواسخ «ظنّ وأخواتها»، تحوّل إلى القسم الأول منها، وهي «كان وأخواتها»، ولم يذكر منها سوى أربعة أفعال ناقصة، وهي: كان (ويكون)، صار، ما دام، ليس، وما كان نحوهم من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر، والظاهر أنّها غير محصورة⁽⁴⁸⁾، وكذلك في هذا المقام يجعل «كان» بمنزلة «ظنّ» ومنزلة «ضرب» دون أن يستعمل هذا المصطلح «منزلة»، موضّحاً ما يصبو إليه في هذا المثال: كان عبدُ الله أخاك، فالغرض هنا هو الإخبار عن الأخوة، وجعله في الماضي، فأدخل التّاسخ: «كان»، ويقول أنّه ذكر الاسم الأول «أخاك»-دون أن يشير إلى أنّه اسم واكتفى بقوله الأول- كما ذكر المفعول الأول من «ظننت»؛ ثمّ انصرف إلى الحديث عن التّقديم والتّأخير في هذا المثال قائلاً: كان أخاك عبدُ الله ويساوي بين «كان» الفعل الناقص و«ضرب» الفعل المتعدّي⁽⁴⁹⁾، وسنوضح ما قصده سيبويه في هذا الباب بالجدول الآتي:

الفعل	الاسم الأول	الاسم الثاني
كان	عبدُ الله	أخاك
ظننتُ	عبدُ الله	أخاك
ضربَ	عبدُ الله	أخاك

تعمّدت استعمال مصطلحي «الاسم الأول» و«الاسم الثاني» لأنّ وظيفتهما النّحوية تختلف من مثال إلى آخر، وذلك لعلاقتها مع الفعل العامل فيهما، ففي المثال الأول هما اسم كان وخبره على التّوالي، وفي المثال الثاني هما المفعول به الأول والمفعول به الثاني الخاصّين بالتّاسخ «ظنّ»، وأمّا في المثال الثالث فهما فاعل الفعل ومفعوله على التّوالي.

بهذا الطّرح، نلاحظ أنّ «سيبويه» أراد أن يكشف لنا عن حقيقة إجرائية في الواقع اللّغوي؛ وهي أنّ الجملة الاسمية يمكن أن تتوسّع فيها يميناً عن طريق إضافة أفعال تعمل فيها، سواء أكانت أفعالا ناسخة أو أفعالا متعدّية، ونستشفّ أيضاً أنّه أراد

من خلال ما سبق أن يعالج مفهوم «الموضع»، فالموضع واحد للفعل العامل في الجملة الاسمية لكن الاختلاف يكمن في نوع العمل. كلما اختلف نوع الفعل اختلف عمله.

ويسترسل «سيبويه» في الشرح بإعطائه أمثلة أخرى: ويقول: كَنَاهُمْ، كما تقول: ضَرَبْنَاهُمْ... ويتطرق إلى نوع آخر من «كان» التي تكتفي بمرفوعها (فاعلها، هنا تتحوّل إلى فعل تام، يحمل معنى فعل آخر)، مثل:

- 1 - قد كان الأمرُ ← بمعنى وقع الأمرُ؛
- 2 - وقد دام فلان ← أي قد ثبت فلانُ؛
- 3 - رأيتُ زيدًا ← تريد رؤية العين؛
- 4 - وَجَدْتُه ← تريد وجدان الضالة؛
- 5 - أصبح وأمسى ← بمنزلة استيقظوا وناموا تكونان تامّتين وبمنزلة كان تكونان ناقصتين.⁽⁵⁰⁾

أراد «سيبويه» بهذا الشرح أن يبيّن لنا أنّه يمكن لـ «كان وأخواتها» أن تخرج عن معناها الحقيقي كناسخ يعمل في الجملة الاسمية وتتعدّاه لتصير أفعالاً تحمل معاني أفعال أخرى. ويستثني منها «ليس» جامدة لا تتصرّف، فهي تكون دائماً ناقصة.⁽⁵¹⁾

وينصرف «سيبويه» في الباب نفسه إلى التعريف والتّكثير⁽⁵²⁾ وعلاقتهما بالنّاسخ كان، وهنا يطرح اختلافاً بين «كان» والفعل «ضرب»، مثلاً: عبّد الله منطلقاً، نبتدئ بالأعراف ثم نذكر الخبر، وذلك كقولنا: كان زيدٌ حليماً، أو كان حليماً زيدٌ، فالتّقديم والتّأخير لا يغيّران في الأمر شيئاً. وإنّما هو أمر يخدم الجانب البلاغي، وهذا كذلك جائز بالنّسبة للمثال الآتي: ضرب زيداً عبّد الله، فالمثال: كان زيدٌ حليماً، ابتدأنا بما هو معروف عند المخاطب والمخاطب معاً، وينتظر هذا الأخير الخبر: حليماً، أمّا إذا قدّمنا الصّفة، فإنّ السّامع هنا يريد معرفة صاحب الصّفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخّراً في اللفظ، لكن في المثال الآتي: «كان إنسانٌ حليماً»، الأمر يختلف لأنّه بدأ بنكرة، وهو غير مستنكر أن يكون في الدّنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤا بما فيه اللّبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه اللّبس، فمن غير المستقيم أن نُخبر المخاطب عن المنكور، وهذا يؤدّي إلى اللّبس والغموض، فالمعروف هو المبدوء به.⁽⁵³⁾

لكنّه ورد في الشّعر على أنّ «كان» بمنزلة «ضرب» في مسألة البدء بالمعرفة والانتهاء إلى النّكرة، أي قد بدأ بعض الشعراء بالنّكرة، مثلاً:

قال حسّان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي ❖ يَكُونُ مِرْجَاهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽⁵⁴⁾

والشاهد هنا «يَكُونُ مِرْاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ» فاسم «كان» جاء نكرة، أما إذا كانا (الاسم وخبره) معرفة، فنعرفهما بعلامة إعرابهما، مثلاً: «كان أخوك زيداً»، و«كان زيدٌ صاحبك»، و«كان هذا زيداً» و«كان المتكلم أخوك»؛ ففي المثال الأول «أخوك» اسم كان معرّف بالإضافة وخبرها اسم علم، وفي المثال الثاني اسمها اسم علم وخبرها معرّف بالإضافة، وفي المثال الثالث اسمها اسم إشارة وخبرها اسم علم، وفي المثال الأخير اسمها معرّف بأل التعريف وخبرها معرّف بالإضافة.⁽⁵⁵⁾

كما أعطانا بعض الأمثلة عن أسئلة يستعمل فيها الوجهان، مثل: من أخاك؟، ومن أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت «من» الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل،⁽⁵⁶⁾

ثم يأتي «سيبويه» بأمثلة من الاستثناء فيها النَّاسخ كان: ما كان أخاك إلا زيدٌ، وهي بمنزلة: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ، وكقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁵⁷⁾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁵⁸⁾ وقد قرأ بعضُ القراء بالرفع، وهي قراءة جماعة غير الجمهور في الآية الأولى وقراءة الحسن في الآية الثانية.⁽⁵⁹⁾ ثم أتبع كلامه عن الاستثناء بأسئلة تتضمن كان، مثل: من كان أخاك؟⁽⁶⁰⁾ نسأل بنكرة لإجابتنا بمعروف: «كان زيدٌ أخاك».

ثم يعود ليفتح باباً آخر في الأخبار عن النكرة بنكرة، مثل:

- 1 - ما كان أحـدٌ مثلك
- 2 - ما كان أحدٌ خيراً منك
- 3 - ما كان أحدٌ مجترئاً عليك

لكن إذا قلنا: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تُعلمه كان جهله، وإذا قلنا: كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً، حسنٌ؛ لأنه يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذلك الرجل من آل فلان وقد يجهل.⁽⁶¹⁾

ويذهب «سيبويه» إلى سرد بعض الأمثلة التي تحوي النَّاسخ «كان»، ويقول أنه بمنزلة الفعل «ضرب» وغيرها.

- | | |
|-----------------------|----------|
| 1 - ما كان مثلك أحداً | كان ناقص |
| 2 - ما كان زيدٌ أحداً | |

لكن إذا كان يقصد من المثال الأول أحداً من الأُحدين، ويقصد في المثال الثاني تصغير زيد، يصبح بمنزلة ضرب، مثل: ما ضرب زيدٌ أحداً، أي خرج عن النَّسخ ودخل في

زمرة الأفعال المتعدية، وهنا يحسن البدء بالتكثرة.

1 - ما كان مثلك اليومَ أحدٌ ألا يكون في اليوم إنسانٌ على حاله.⁽⁶²⁾

باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع (بلغة أهل الحجاز): الحرف «ما»
(الحروف العاملة عمل ليس)

1 - ما عبدُ اللهَ أخاك؛ [ما بمنزلة ليس بلغة أهل الحجاز

2 - ما زيدٌ منطلقاً.]

تجري عند بني تميم مجرى «أما» و«هل»، أي لا يُعملونها في شيء، وهو القياس،
لأن «ما» لا هو بفعل ولا ك «ليس»، ولا يكون فيها إضمارٌ.

شبه أهل الحجاز «ما» ب «ليس» كما شبهوا بها «لات» في بعض المواضع، وذلك
مع الحين خاصة، فلا تكون «لات» إلا مع الحين.

ونظير «لات» في أنه لا يكون إلا مضمرًا فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت
أتوني ليس زيدًا، ولا يكون بشرًا.⁽⁶³⁾

وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَا تُحِينَ مَنَاصُ﴾⁽⁶⁴⁾، وهي قليلة، فكانت قراءة
الجمهور ﴿وَلَا تُحِينَ مَنَاصُ﴾⁽⁶⁴⁾ بفتح التاء ونصب النون، وقراءة «أبي السّمال» كانت
بضمّ التاء ورفع النون، و«عيسى بن عمر» كانت قراءته بكسر التاء وجَرّ النون، وروي
عنه مع ذلك أنه رفع النون وفتح مناص بعده، وكسر التاء ونصب النون.⁽⁶⁵⁾

وقد استشهد بيت شعري هول «سعد بن مالك القيسي»: ⁽⁶⁶⁾

❖ من فرعن نيرانها ❖ فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرّاحٍ ⁽⁶⁷⁾

جعلها بمنزلة «ليس»، فهي بمنزلة «لات» في هذا الموضع في الرفع، ولا يجاوز بها
هذا الحين رفعت أو نصبت، ولا تُمكن في الكلام كتمكن ليس، وإنما هي مع الحين، كما
أن لدن إنما يُنصبُ بها مع غُدوة، وكما أن التاء لا تجرّ في القسم ولا في غيره إلا في
الله، إذا قلت تالله لأفعلن⁽⁶⁸⁾، وفي هذا الطرح يقول أبو الحسن: «لات» لا تعمل شيئًا في
القياس، لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعًا فهو على الابتداء، ولم تعمل لات في
شيء رفعت أو نصبت.⁽⁶⁹⁾

3. تمثيل النواسخ بالمخططات اللسانية الحديثة:

تُصوّرُ المخططات اللسانية الحديثة نظام البنى النحوية العلاقات الرابطة
بينها، إذ إنّ مهمة هذه العلاقات تشبه مهمة التصميمات ومخططات المعماريين، وهي

خاصة باللغة، وهناك قسم يهتم بالمخططات في الرياضيات، يعرف بـ (graphe théo-rie). وأول من مثل البنية النحوية بالمخططات –وكانت إنجليزية- على الشكل الشجري هو «تشومسكي» كما هو معروف. ثم إن هذا المخطط الرياضي الملقب بالشجري هو تمثيل خطي لعلاقة الاندراج أي اندراج عناصر الفئة فيها أو تضمن الكل لأجزائه فقط. وهو تفرع إلا أنه تفرع من الأعم إلى الخص لا غير. ونعني بذلك أن ماهية العلاقة بين الفرع وأصله ههنا هو مجرد انتماء الفرد إلى فئته أو الجزء إلى الكل. فالفئة تشتمل على أفرادها وكل فرع باندراجها تحتها ينتمي إليها. وهذا النوع من العلاقات البسيطة –والكثيرة الوجود- لا تنبني عليه البنية اللغوية هو وحده لأنه مجرد تصنيف أو تجزئة. وقد منح له «أرسطو» وأكثر الفلاسفة (وأصحاب العلوم الإنسانية بعدهم) دورا مفرط الأهمية لجهله جهلا مطلقا بالدور الذي تقوم به العلاقات الأخرى وهي أرق منها. فجعل علاقة التضمن (هكذا سماها الفلاسفة العرب) هي الأساس في جميع أبواب المنطق. كما جعل اللغويون البنويون الغربيون في زماننا علاقة الاندراج (وهو التضمن القديم) هي أساس كل تحديد للبنية اللغوية ولا توجد عندهم للبنية علاقة غيرها.⁽⁷⁰⁾

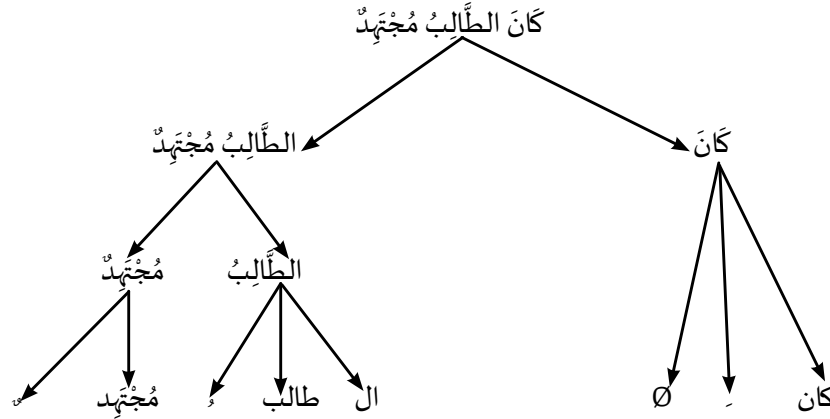
أما تشومسكي فقد استحسن تحليل «بلومفيلد» للجملة إلى مكونات قريبة (أي مباشرة)، وهو مبني على تجزئة الجملة إلى مكوناتها المتداخلة إلى قسمين، وكل قسم إلى أقسامه، وهكذا إلى الأطراف المفردة. فهو تحليل اندراجي يبدأ من الكل إلى أجزائه بالتدريج، فمثل أصحاب «بلومفيلد» هذا التحليل على أشكال تخطيطية مختلفة كالتداخل المتدرج في غلب أو بين أقواس، ومثله «تشومسكي» بالتفرع الشجري، وهو تمثيل لبيان العلاقات الاندراجية التصنيفية. أما وجود علاقة الاندراج في البنية اللغوية أو بين البنى اللغوية، فنحن لا ننكر ذلك، إنما الذي ننكره هو أن نجعل هذه العلاقة هي الوحيدة من بين جميع العلاقات التي تنبني عليها الظواهر ومختلف الوظائف العقلية من حيث البنية. فهناك علاقات لا تربط الفرد بفئته (أي الفرد بجنسه بالتعبير القديم) أو الأجزاء بالكل بل الفرد بنظيره. وهذا هو حمل علماء العرب للشيء على نظيره أي الفرد من فئة على نظيره من فئة أخرى على أساس التكافؤ في الموضوع أو ما يتعلق بالموضوع (بالمعنى الرياضي). وهذا ليس اندراجا ولا انتماء بل هو تكافؤ في الموضوع بين البنيتين وهو متجاوز للتكافؤ بالانتماء. لأن التكافؤ في الصيغة هو في المنطق الرياضي تلازم أي اقتضاء الشيء مع العكس (أ ب). فكلاهما يقتضي الآخر بالتناظر وهذا أساس كل تكافؤ في البنية، وسيوضح هذا الفرق بالمقابلة بين المخططات اللسانية لتحليل الجمل فيما يلي:⁽⁷¹⁾

أ. تمثيل التواسخ بالتحليل البلومفيلدي على شكل علب متداخلة (غلب هوكيت) Boite

(de Hockett):

ينتمي هذا التحليل إلى المدرسة الأمريكية، وصاحبه العالم اللساني بلومفيلد (1887)، (L. Bloomfield م-1949م)، وقد تمكّن هذا المنهج من التأثير على البحث اللساني في كثير من أنحاء العالم، وخاصة في فترة الخمسينات. وتعتمد هذه الدراسة في تحليلها للكلام على ما يسمى بالقرائن أو السمات المقولية، وهي العلامات التي تحيط بالكلمة يميناً وشمالاً. ولذلك فقد حدّد التوزيعيون كلّ عنصر من العناصر اللغوية التي يتكوّن منها التركيب بناءً على العلامات السابقة، واللاحقة له، فهم يعرفون أقسام الكلام تعريفاً موقعياً.⁽⁷²⁾

بُني الاتجاه التوزيعي أساساً على أنّ اللغة كلّها، لا الجملة وحدها، مبنية من لبنات أو وحدات مترافقة، يمكن أن ندركها ونميز بعضها من بعض بواسطة التوزيع (distribution) والتفريع (dérivation). لم تكن هذه الطريقة التوزيعية الشكل الوحيد الذي توصّل إليه أصحاب هذا الاتجاه، فمنهم من وزّع عناصر التركيب اللغوي تروزيماً هرمياً، ومنهم من فرّعها على شكل شجرة، ومنهم من جعلها قوساً منحنياً، وقد شقّ «بلومفيلد» الطريق الأولى منها، يهدف من خلالها إلى الوصول إلى العناصر المكوّنة للتركيب، حيث إنّنا نستطيع أن نكوّن تركيبات لغوية أخرى تحاكي التركيب المثال⁽⁷³⁾، وذلك عن طريق التعويض والاستبدال. فالتوزيع يسمح بظهور عناصر في مواضع معينة يمكن أن تكون من نفس القسم، كما يمكن أن تكون عناصر تناظرها في العمل والوظيفة مثلاً، ويمكننا أن نطبّق منهج التحليل التوزيعي على النواسخ فيما يلي، لنوضّح المواضع التي تشغلها هذه العناصر المنتمية إلى مجموعة خاصّة (النواسخ) في الجمل:



وهذا يكون مع جميع التّواسخ بكلّ أنواعها، وكذلك إن تغيّر موضعها من الجملة، فالتحليل التّوزيعي يقوم بتفكيك الجملة إلى عناصرها المكوّنة المباشرة الأولى، كما يوضّح العناصر النّهائية التي يمكن للتركيب اللّغوي أن يتكوّن منها، وهذا ما يمكن تمثيله عن طريق علبة هوكيت بالطريقة العكسية لطريقة التّوزيع.

تحليل بناء الجملة:

- تقطيع الجملة خطوة بخطوة إلى وحدات أصغر؛
- إعطاء حالة (فئة) إلى كل جزء جديد؛
- في النّهاية، نصل إلى الوحدات النّهائية؛
- يشير أيضا إلى روابط التضامن بين الأطراف.⁽⁷⁴⁾

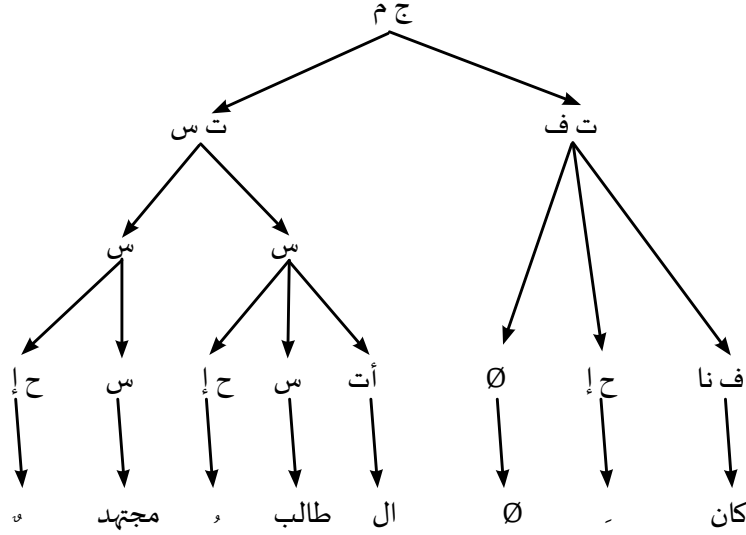
سوف نستخدم تقسيم القواعد التّوزيعية (حوالي 1930 - 1950)، وهذا التّقسيم ثنائي (ينقسم كلّ مستوى إلى قسمين فرعيتين)، وقد تمّ تصميمه من قبل «هوكيت» في الشّكل المعروف باسم «صناديق هوكيت»، حيث إنّ التّقطيع يذهب من أسفل إلى أعلى.

نقلّب علبة «هوكيت»، من الأعلى إلى الأسفل، ونربط بخطّ كلّ علبة بعلبتين تنتميان إليها، ثمّ نمحي الصّناديق، وبذلك ينتج لنا تشجير، أي نحصل على تمثيل شجرة بالربط بين مكوّنات الجملة بالخطوط.⁽⁷⁵⁾

ب- تمثيل التّواسخ بالتحليل التّشومسكي على شكل تشجير (arborescence):
ونمثّل الجملة «كَانَ الطّالِبُ مُجْتَهِدٌ» بالرموز التّالية لتكوين الجملة المنسوخة بـ«كان» عن طريق التشجير لـ«تشومسكي»:

الرموز المستعملة:

ج م: الجملة المنسوخة، ت ف: تركيب فعلي، ت ا: تركيب اسمي، س: اسم، ف نا: فعل
ناسخ، أ ت: أل التعريف، ح ا: حركة إعرابية، Ø: العلامة العدمية الدّالة على وجود اسم
كان (هو).



نستنتج أنّ الدّراسة اللّسانية للنّواسخ تبين لنا أهميّة عمليتي التّركيب والتّحليل للمعرفة اللّغوية بكلّ ما تحتويه من المستويات اللّغوية المختلفة بداية من المستوى الصّوتي بفرعيه الفونيتيكي والفنولوجي والمستوى المعجمي وما له علاقة بمعنى المفردة والمستوى المورفولوجي وما له علاقة ببناء الكلمة من سوابق ولواحق ودواخل وتأنيث وتذكير وإفراد وتثنية وجمع... إلخ، والمستوى التّركيبي وما له علاقة ببناء الجملة والوظائف النّحوية والعلاقات الرّابطة بينها، والمستوى الدّلالي وما له علاقة بدلالة الجملة أو التّراكيب اللّغوية، والمستوى التّداولي وما له علاقة بمساقات الخطاب وتنوّعها.

إنّ التّشجير يبيّن عملية التّحليل اللّساني للجملة إلى عناصرها النّهائية التي تكوّنها، بينما تبين علبة «هكيت» عمليّة التّركيب اللّساني للجملة، حيث تبدأ من عناصرها النّهائية وتنتهي بالجملة، وكلّ من العمليتين تبيّنان أهميّة الدّراسة اللّسانية للنّواسخ، حيث إنّهُ يمكن أن نعامل هذه الفئة (النّواسخ) المعاملة نفسها للعناصر التي تأخذ موضعها من الجملة، دون أن نتجاهل عملها الخاصّ في باقي عناصر التّركيب، فهي المؤثّر الذي تتأثّر به هذه العناصر وتأخذ حركات إعرابية استجابة لتأثير النّواسخ عليها.

العوامش:

- (1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص: من 73 إلى 81.
- (2) ينظر: غيثري سيدي محمد، التركيب الفعلي العربي، دراسة لسانية حاسوبية، أطروحة جامعية للحصول على درجة دكتوراه دولة في اللسانيات الحاسوبية، إشراف: عبد الكريم بكري، معهد اللغة العربية وأدائها، جامعة تلمسان، 1419هـ، 1998م، ص: 220.
- (3) voir : Abderrahman Hadj-Salah, Linguistique arabe et Linguistique générale, Essai de méthodologie et d'épistémologie du 'Ilm Al-Arabiyya, Publication de l'académie Algérienne de la langue arabe, imprimé par : l'établissement nationale des arts imprimés, ENAG, Algérie, Tome 2, p : 233
- (4) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مادة (نَسَخَ).
- (5) سورة البقرة، الآية: 106.
- (6) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نَسَخَ).
- (7) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص: 39، وينظر: المفصل، الزمخشري، ص: 139، واللمع في العربية، ابن جني، ص: 85.
- (8) سنتناول في عنوان لاحق معاني كل واحدة من أخوات كان وإن وظن.
- (9) ينظر: شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ص: 312.
- 10 - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحية اللغوية المتجددة، دار المعارف، القاهرة (مصر)، ط14، دت، ج1، ص: 543.
- (11) ينظر المرجع السابق، ص: 543، 544.
- (12) شرح المكنى، ودي، ص: 37.
- (13) ينظر: الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، دت، ج1، ص: 39.
- (14) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزربان، تحقيق: مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ج1، ص: 281.
- (15) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 281.
- (16) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 40.
- (17) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 281.
- (18) سورة الفتحة، الآية: 12.
- (19) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 281.
- (20) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 281.
- (21) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 40.

- (22) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي، ج 1، ص: 283.
- (23) الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 40.
- (24) المصدر نفسه، ج 1، ص: 40.
- (25) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي، ج 1، ص: 281، 282.
- (26) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي، ج 1، ص: 283، 284.
- (27) ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص: 282.
- (28) سورة البقرة، الآية: 65.
- (29) سورة الأنفال، الآية: 60.
- (30) سورة المعارج، الآية: 6، 7.
- (31) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي، ج 1، ص: 282.
- (32) سورة البقرة، الآية: 46.
- (33) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 40.
- (34) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السِّيرافي، ج 1، ص: 283.
- (35) ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص: 284.
- (36) ذكر السِّيرافي أنَّ «سيبويه» قال: «ويدلُّك على أنَّه الظَّنُّ أنَّك لو قلت: «خلتُ زيدا وأُرى زيدا يجز»، وهذا بيِّن، في كتابه: شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص: 284. ولكن سيبويه قال عكس هذا في الكتاب، ج 1، ص: 40، قال: «...لم يجز»، وهذا معناه حسب رأبي: لا يجوز الاختصار على المفعول الأوَّل، بل يحتاج إتمام المعنى إلى المفعول الثَّاني، لأنَّ الفعلين هما ناسخان من أخوات «ظنَّ».
- (37) سورة النساء، الآية: 79، 166، وسورة الفتح، الآية: 28.
- (38) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 39، 40، 41.
- (39) ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص: 41.
- (40) ينظر: التَّطْبِيق النَّحْوِي، عبده الرَّاجِي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، ط 2، 1998م، ص: 203، 204.
- (41) ينظر: الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة، سعيد بن محمَّد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، دط، دت، ص: 56، 57.
- (42) ينظر: المرجع نفسه، ص: 56، 57.
- (43) ينظر: المرجع السَّابِق، ص: 56.
- (44) ينظر: المرجع السَّابِق، ص: 56، 57.
- (45) ينظر: المرجع نفسه، ص: 56، 57.
- (46) يقصد باسم الفاعل والمفعول الاسم والخبر، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السَّيُوطِي، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1418هـ، 1998م)، ج 1، ص: 353.

- (47) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 45.
- (48) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاسترّبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، ج 4، ص: 183.
- (49) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 45.
- (50) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 46.
- (51) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 47.
- (52) ينظر المصدر نفسه، ج 1، ص 47، 48.
- (53) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 47، 48.
- (54) السّبيّنة: الخمر، وبيت رأس: موضع بالشّام،
- (55) ينظر: متن القطر المسّعى قطر النّدى وبلّ الصّدى، سلسلة متون النّحو، أبو محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن هشام النصارى، ضبطه وصحّحه أبو الحسن علي بن سالم باوزير، ط1 (1420هـ، 1999م)، ص: من 12 إلى 15. وينظر: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى (ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى)، تصنيف: ابن هشام النصارى، تأليف: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الخير، دط، دت، ص: من 95 إلى 117.
- (56) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 50.
- (57) سورة الجاثية، الآية: 25.
- (58) سورة الأعراف، الآية: 82.
- (59) نقلا عن الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 50، ينظر: تفسير أبي حيان، المسّعى بالبحر المحيط، السّعادة، دط، 1328، ج 8، ص: 49. بالنسبة للآية الأولى، وينظر: تفسير أبي حيان، ج 4، ص: 334. بالنسبة للآية الثّانية.
- (60) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 50، 51.
- (61) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 54.
- (62) ينظر المصدر نفسه، ج 1، ص: 55.
- (63) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 57.
- (64) سورة ص، الآية: 03.
- (65) نقلا عن الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 58، ينظر: تفسير أبي حيان، ج 7، ص: 384.
- (66) (في إحدى روايتي اللّسان (برج): «سعد بن ناشب»، وهو خطأ، وإنّما هو «سعد بن مالك بن قيس بن ثعلبة») هذا التّريف نقلا عن الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 58، ينظر: الحماسة بشرح المرزوقي 500، وخزانة الأدب للبغدادي، بولاق، 1299، ج 1، ص: 223، 224.
- (67) (وكذا في اللّسان، نيرانها، يعني الحرب، وأضاف نفسه إلى جدّه الأعلى إعزازا به، وفي الخماسة والخزانة: «من صدّ»، البراح: كسحاب: أن يزول من مكانه ويبارحه، وجملته لا براح خبر بعد خبر، أو حال.) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص: 58.

- (68) ينظر: الكتاب، سيبيويه، ج 1، ص: 58، 59.
- (69) ينظر: المصدر نفس، ج 1، ص: 59.
- (70) ينظر: البنى النحوية العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب 4، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2016م، ص: 261.
- (71) ينظر: المرجع نفسه، ص: 262.
- (72) ينظر: دروس ومحاضرات في اللسانيات العامة، بن زروق نصر الدين، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 (1432هـ، 2011م)، ص: 78، 79.
- (73) ينظر: غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، العراق، ط2، 2000م، ص: 192، 193.
- (74) http://www.uoh.fr/front/document/b78ba2be/a61d/4265/b78ba2be-a61d-4265-833e-52bdc42f869a/Cours_XML_UOH/co/13C.html
- (75) http://www.uoh.fr/front/document/b78ba2be/a61d/4265/b78ba2be-a61d-4265-833e-52bdc42f869a/Cours_XML_UOH/co/13C.html

